البرنامج الانتخابي لحزب الوحدة والديمقراطية

لانتخابات 23 شتنبر 2026

تقديم:

لا بد في البداية من التوضيح أن حزب الوحدة والديمقراطية اختار في مؤتمره الخامس استعادة دوره السياسي والاجتماعي الذي يجعله يقطع مع منطق حصر دور الحزب في مجرد التعبئة الانتخابية، رغم ما للانتخابات من أهمية في الحياة السياسية والديمقراطية. وذلك ليلتفت كذلك إلى اختيار الأحزاب السياسية الأصيلة، المتمثل في التأطير المجتمعي المستمر ومرافقة المواطنين في كل أوضاعهم الاجتماعية ومشاكلهم المحلية. أي أن الحزب اختار كذلك أن يكون حاضراً إلى جانب المواطنين في حياتهم الاجتماعية اليومية، عبر الدفاع عن مصالح كل الشرائح الاجتماعية ، ولعب دوره كمؤسسة وسيطة في معالجة القضايا الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية، وفي ذلك تكمن شرعية وجود الحزب، استلهاماً للتوجيهات السامية التي ما فتئ يسديها جلالة الملك للأحزاب السياسية.

إن حزب الوحدة والديمقراطية، حزب يعطي للمشاركة السياسية من خلال الانتخابات أهميتها الخاصة، ولكنه في الوقت نفسه ليس مجرد وكالة انتخابية دورها ينتهي في الانتخابات وحشد الأصوات فقط، بل أن دوره يمتد إلى التأطير السياسي والتثقيف والتواصل المستمر مع كل شرائح المجتمع، وهذه من أهم أدوار المناضلات والمناضلين المطالبين بصياغة برامج ومشاريع مجتمعية تنموية واضحة تتجاوز الحسابات الانتخابية الضيقة .

نعم الانتخابات واجهة من واجهات العمل السياسي عبر المؤسسات التمثيلية الرسمية، والسعي من خلالها للوصول إلى مراكز القرار والمساهمة في تدبير الشأن العام؛ ولهذا فإن حزب الوحدة والديمقراطية يدخل الاستحقاقات الانتخابية بتجنيد مناضليه المعهود، مزوداً ببرنامج واقعي بعيدا عن المبالغات والخطابات الرنانة.

وهكذا فإن الحزب يتشرف بأن يتقدم أمام المواطنات والمواطنين وكل الفعاليات الاجتماعية والسياسية بالبرنامج الذي نقدم ملخصه خطوطه العريضة في الآتي:

أولاً: المقاربة الاستراتيجية التي يقترحها الحزب في السياق الدولي وتحولات النظام العالمي:

يرى حزب الوحدة والديمقراطية أنه من الأهمية القصوى بالنسبة لبلادنا تطوير مقاربة استراتيجية تقوم على خمس ركائز:

- **1-** تنويع الشراكات الدولية وعدم الارتباط بقطب واحد.
- **2-** تعزيز السيادة الوطنية في المجال الاقتصادي والصناعي والغذائي.
- **3-** حماية القرار الوطني المستقل والدفاع عن المصالح العليا للمملكة.
- **4-** تقوية الروابط مع العمق الإفريقي والامتداد المتوسطي للمملكة كمجال حيوي استراتيجي.
- **5-** بناء نموذج تنموي أكثر مرونة وقدرة على الصمود أمام الأزمات الوطنية والدولية المفاجئة.
- **6-** ضبط توازنات الدين الخارجي بما يخدم اقتصادنا وسيادتنا الوطنية.
- **7-** التحكم في أولويات التبادل الخارجي وآليات الميزان التجاري، وذلك من أجل حفظ المصالح الوطنية.

ثانياً: الالتزامات والمهام الاستراتيجية:

- **1- الرؤية الاستراتيجية:**

يهدف الحزب إلى بناء مغرب قوي بوحدته الوطنية ومتجذر في هويته العريقة والمنفتح على العالم، مغرب يصون كرامة مواطنيه ويكفل حقوقهم ويحرر مشاركتهم في تدبير الشأن العام.مغرب تسوده العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والاستثمار في الانسان قبل ثروات الطبيعة.

- **2- المنطلقات الفكرية:**

يستند الحزب في خطه السياسي إلى منظومة قيمية متكاملة تشمل التموقع الوسطي المعتدل، والثوابت والخيارات الوطنية الجامعة، والإيمان الراسخ بالديمقراطية اختياراً، والثوابت الوطنية مبادئ راسخة، والمواطنة الكاملة حقاً وواجباً، والعدالة الاجتماعية عمود الاستقرار.

- **3- ركائز الهوية وأسس التلاحم الوطني:**

ينطلق الحزب من الاعتقاد الراسخ بأن الهوية المغربية تمتاز بتعدد روافدها وتلاحم مكوناتها، وفي قلبها الأمازيغية كمكون رئيسي، وثقافة جامعة لكل المغاربة.

ثالثاً: الحكامة الجيدة أحد المحاور الرئيسية لمشروع الحزب وأهم مرتكزاته:

- يرى حزبنا أن الحكامة الجيدة أساس التقدم في الدولة، وتنبني على الشفافية والمساءلة والكفاءة المؤسساتية ومكافحة الفساد ورقمنة الإدارة.

رابعاً: بناء معارضة وطنية مسؤولة:

- **يتطلع الحزب إلى العمل من أجل بناء معارضة وطنية وازنة** قادرة على التقدم بالحلول والبدائل والبرامج القابلة للتطبيق لا الشعارات الجوفاء، معارضة تدافع بقوة عن الاستقرار الوطني والمؤسسات وتعمل من أجل الإصلاح في الوقت نفسه، وتربط بشكل وثيق بين المطالب الاجتماعية الملحة والإصلاح الديمقراطي والمؤسساتي. ممارسة التعدد السياسي المسؤول والملتزم، مبتعدا عن المزايدات الشعبوية الضيقة الأفق.

خامساً: بلورة مشروع تعاقد مجتمعي جديد:

يسعى الحزب لأن يساهم في إنتاج مشروع مجتمعي مغربي حديث متوازن يقوم على ركائز صلبة، ومنها:

- **دولة الحق والقانون والمؤسسات.**
- **العدالة الاجتماعية والمجالية والجبائية الشاملة.**
- **التنمية المستدامة** الضامنة لحقوق الأجيال المقبلة وللسيادة الاقتصادية الوطنية
- **الكرامة الإنسانية** للمواطن المغربي.
- **إصلاح صناديق التقاعد،** وتصحيح أساليب تدبيرها وتوظيف أرصدتها ووقف كل أشكال العبث بمدخراتها وعدم تحميل تبعات أخطاء تدبيرها للمنخرطين، وكل استمرار في تضييق الخناق على المتقاعدين لن يكون سوى مساهمة خطيرة في توسيع دائرة الفقر والرفع من منسوب فقدان الثقة في المستقبل.
- **التوازن الخلاق والتلازم** الدقيق بين مطالب الحرية والحقوق وضمان الاستقرار والأمن.

- **وعلاقة بالدور الكبير الذي يلعبه ما يناهز 5 ملايين مغربي** من المغاربة المقيمين في الخارج، وبناءً على القرارات الملكية السامية المتعلقة بمؤسسات الحكامة المتعلقة بهم، فإن حزب الوحدة والديمقراطية سيستمر في المطالبة بتسريع التنزيل الفعلي السليم للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى إعادة هيكلة الإطار المؤسساتي الخاص بهم. كما سيبقى الحزب متمسكاً بضرورة إدماج مغاربة العالم في الحياة السياسية من خلال إيجاد الصيغ المبتكرة الكفيلة بضمان مشاركتهم السياسية والفكرية في مغرب المستقبل، ووضع حد لإقصائهم الذي طال امده

سادساً: نرفض استمرار تحويل الدعم العمومي للأحزاب السياسية إلى ريع تنظيمي، و نطالب بربط هذا الدعم بإنجاز المهام الدستورية للأحزاب السياسية :

- **لا يستقيم الحديث عن تجديد الفعل الديمقراطي** في ظل استمرار الاختلالات التي تخترق منظومة تمويل الأحزاب السياسية.

ولهذا، فإن حزب الوحدة والديمقراطية سيستمر في المطالبة بإعادة النظر في شروط ومعايير توزيع الدعم المالي العمومي، لتفادي هيمنة أحزاب معينة وإقصاء الكفاءات الحزبية الصاعدة، تفعيلاً لمبدأ تكافؤ الفرص. وذلك من خلال ربط الدعم بالوظائف الدستورية في تأطير المواطنين، والتكوين السياسي، وإنتاج النخب والأفكار والحلول، وليس فقط بالنتائج الفورية للانتخابات.

سابعاً: التعهد بمرافقة مختلف الشرائح الاجتماعية للدفاع عن كل ما هو مشروع من مطالبها وتطلعاتها:

مواجهة التحديات المائية والغذائية:

- **إن مرجعية الحزب في هذا المجال** تكمن في التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى مواجهة الإجهاد المائي، والبرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي.

يتجلى الهدف الاستراتيجي للحزب في هذا المجال في العمل من خلال المؤسسات التمثيلية لاقتراح قرارات ومخططات مشتقة من أبحاث خبراء البيئة والاقتصاد التي ستوجه لمواجهة التحديات المناخية والإجهاد المائي وكذلك إصلاح الاختلالات التي تطبع السياسات العمومية المتبعة بالموازاة مع انخراط تنظيمات الحزب ومنتخبيه في العمل من أجل مواجهة السياسات المائية المتبعة حالياً وانعكاساتها السلبية على التنمية الفلاحية والأمن الغذائي.